نشرة صندوق النقد الدولي

شاحنات معدة للتسليم من إنتاج الولايات المتحدة، في مدينة ديترويت بولاية ميشيغان. جانب كبير من زخم النمو في 2014 سيكون بقيادة الاقتصادات المتقدمة (الصورة: Jeff Haynes/AFP/Getty Images/Newscom).

آفاق الاقتصاد العالمي

أنماط النمو العالمي تشهد تحولات، وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي

بقلم: روبا دوتاغوبتا وتوماس هيلبلينغ
إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

8 أكتوبر 2013

- الصندوق يتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 2.9% في 2013، وأن يرتفع إلى 3.6% في 2014
- ومن المتوقع أن يتأثر النمو أكثر بالاقتصادات المتقدمة؛ وأن يكون أضعف مما كان متوقعا في الاقتصادات الصاعدة
- ولا تزال المخاطر المحيطة بالتنبؤات تميل نحو الجانب السلبي

لا يزال المشهد الاقتصادي يتسم بالنمو المنخفض والتحولات المستمرة في محركات النمو، وفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي في آخر إصداراته من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتفيد تنبؤات الصندوق بأن النمو العالمي سيبلغ 2.9% في المتوسط في عام 2013 – دون المستوى المسجل في 2012 وقدره 3.2% – ثم يرتفع إلى 3.6% في 2014.

ومن المتوقع أن يكون جانب كبير من زخم النمو متأثرا بالاقتصادات المتقدمة. ورغم أن النمو لا يزال قويا في أهم الاقتصادات الصاعدة، فمن المتوقع أن يكون أضعف مما ورد في تنبؤات الصندوق في عدد يوليو 2013 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويرجع هذا جزئيا لفترة هدوء طبيعية في النمو في أعقاب طفرة النشاط الاقتصادي المدفوعة بالدفعة التنشيطية المالية بعد "الركود الكبير". وقد ساهمت أيضا الاختناقات الهيكلية في البنية التحتية وأسواق العمل والاستثمار في تباطؤ النشاط في العديد من الاقتصادات الصاعدة.

وقد أدت هذه التحولات في النمو، مقترنة بنقطة تحول وشيكة في السياسة النقدية الأمريكية، إلى ظهور تحديات جديدة. وعلى وجه التحديد، نجد أن أسعار الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة والعديد من الاقتصادات الأخرى زادت أكثر مما كان متوقعا. ورغم قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مؤخرا بعدم الإبطاء بعد من وتيرة عمليات شراء الأصول التي يقوم بها والتراجع الطفيف في التدفقات الرأسمالية الخارجة من الأسواق الصاعدة، فلا تزال عائدات السندات أعلى من

مستوياتها المسجلة في أوائل شهر مايو. وهناك احتمال كبير أن الأوضاع المالية سوف تصبح أكثر تشددا عن مستوياتها الداعمة حتى الآن.

- في الولايات المتحدة، تستند التوقعات إلى افتراض رئيسي بأن إغلاق الحكومة الفيدرالية في الوقت الحالي سيكون قصير الأمد وأن الحد الأقصى للديون سيتم رفعه في الوقت المناسب. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو من 1.5% في العام الجاري إلى 2.5% في 2014 مدفوعا باستمرار قوة الطلب الخاص، الذي يدعمه تعافي سوق الإسكان وتزايد الثروة في قطاع الأسر.

- وفي منطقة اليورو، أدى اتخاذ تدابير على مستوى السياسات إلى الحد من المخاطر الرئيسية واستقرار الأوضاع المالية، رغم أن النمو في البلدان الهامشية لا يزال مكبوحا بسبب الاختناقات في الائتمان. ومن المتوقع أن تخرج المنطقة تدريجيا من حالة الركود، حيث يصل النمو إلى 1% في عام 2014.

- وفي اليابان، سجل النشاط الاقتصادي ارتدادا إيجابيا ملحوظا مدفوعا بدفعة تنشيطية مالية وتيسير نقدي في ظل مجموعة السياسات الجديدة التي اعتمدتها السلطات – المعروفة باسم "آبينوميكس"، أو استراتيجية شينزو آبي لإنعاش الاقتصاد. لكن الإلغاء التدريجي للدفعة التنشيطية المالية والإنفاق الموجه لإعادة الإعمار إلى جانب الارتفاعات الحادة في ضريبة الاستهلاك سوف تؤدي إلى تراجع النمو من 2% في العام الجاري إلى 1.25% في 2014.

- وفي الصين، يتوقع أن يتباطأ النمو بدرجة طفيفة من 7.5% في العام الجاري إلى 7.25% في 2014. فقد أحجم صناع السياسات عن تنشيط الاقتصاد وسط مخاوف بشأن الاستقرار المالي والحاجة إلى دعم مسار للنمو أكثر توازنا وقدرة على الاستمرار.

- وعلى الإجمال، يتوقع أن يظل النمو قويا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في حدود 4.5–5% في 2013–2014، بدعم من الطلب المحلي القوي، وتعافي الصادرات، والأوضاع الداعمة في قطاعات المالية العامة والنقدية والمالية. وسوف تستمر أسعار السلع الأولية في إعطاء دفعة للنمو في العديد من البلدان منخفضة الدخل، بما فيها بلدان في إفريقيا جنوب الصحراء. لكن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ستظل تعاني من التحولات الاقتصادية والسياسية الصعبة.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

ديناميكية النمو العالمي متغيرة. ومن المتوقع أن يهبط النمو إلى ٢,٩٪ في ٢٠١٣ ثم ينتعش ليصل إلى ٣,٦٪ في ٢٠١٤، متأثرا إلى حد كبير بالاقتصادات المتقدمة.

(التغير ٪)

	٢٠١١	٢٠١٢	توقعات ٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤	الفرق عن توقعات عدد يوليو ٢٠١٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٣	الفرق عن توقعات عدد يوليو ٢٠١٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٤
الناتج العالمي	٣,٩	٣,٢	٢,٩	٣,٦	−٠,٣	−٠,٢
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٥	١,٢	٢,٠	٠,٠	٠,٠
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٨	١,٦	٢,٦	−٠,١	−٠,٢
منطقة اليورو	١,٥	−٠,٦	−٠,٤	١,٠	٠,١	٠,٠
ألمانيا	٣,٤	٠,٩	٠,٥	١,٤	٠,٢	٠,١
فرنسا	٢,٠	٠,٠	٠,٢	١,٠	٠,٣	٠,١
إيطاليا	٠,٤	−٢,٤	−١,٨	٠,٧	٠,٠	٠,٠
إسبانيا	٠,١	−١,٦	−١,٣	٠,٢	٠,٣	٠,١
اليابان	−٠,٦	٢,٠	٢,٠	١,٢	−٠,١	٠,١
المملكة المتحدة	١,١	٠,٢	١,٤	١,٩	٠,٥	٠,٤
كندا	٢,٥	١,٧	١,٦	٢,٢	−٠,١	−٠,١
اقتصادات متقدمة أخرى	٣,٢	١,٩	٢,٣	٣,١	٠,٠	−٠,٢
الاقتصادات الصاعدة والنامية	٦,٢	٤,٩	٤,٥	٥,١	−٠,٥	−٠,٤
أوروبا الوسطى والشرقية	٥,٤	١,٤	٢,٣	٢,٧	٠,٢	٠,١
كومنولث الدول المستقلة	٤,٨	٣,٤	٢,١	٣,٤	−٠,٧	−٠,٣
روسيا	٤,٣	٣,٤	١,٥	٣,٠	−١,٠	−٠,٣
ما عدا روسيا	٦,١	٣,٣	٣,٦	٤,٢	٠,١	−٠,١
آسيا النامية	٧,٨	٦,٤	٦,٣	٦,٥	−٠,٦	−٠,٥
الصين	٩,٣	٧,٧	٧,٦	٧,٣	−٠,٢	−٠,٤
الهند	٦,٣	٣,٢	٣,٨	٥,١	−١,٨	−١,١
آسيان−٥ [١]	٤,٥	٦,٢	٥,٠	٥,٤	−٠,٦	−٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٦	٢,٩	٢,٧	٣,١	−٠,٣	−٠,٣
البرازيل	٢,٧	٠,٩	٢,٥	٢,٥	٠,٠	−٠,٧
المكسيك	٤,٠	٣,٦	١,٢	٣,٠	−١,٧	−٠,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٣,٩	٤,٦	٢,٣	٣,٦	−٠,٧	−٠,١
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٥	٤,٩	٥,٠	٦,٠	−٠,٢	٠,١
جنوب إفريقيا	٣,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٠,٠	٠,٠

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٣.

[١] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

مخاطر التطورات السلبية لا تزال سائدة

يؤكد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على أن تغير عوامل النمو العالمي أدى إلى تفاقم المخاطر في اقتصادات السواق الصاعدة. فمن شأن تراجع التيسير في السياسة النقدية الأمريكية واقترانه بمواطن التعرض للمخاطر المحلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة أن يؤدي إلى المزيد من التصحيح في الأسواق على المستوى العالمي، مع احتمالات تجاوز أسعار الأصول مستويات التوازن أو حتى حدوث اضطرابات في موازين المدفوعات.

وعلاوة على ذلك، لا تزال المخاطر السابقة قائمة. وتتضمن المخاطر النابعة من إصلاحات القطاع المالي غير المنجَزة في منطقة اليورو، ومن ضعف انتقال آثار السياسة النقدية وأثر المديونية المفرطة على الشركات في بعض اقتصادات منطقة اليورو، وارتفاع مستوى الدين الحكومي وغيره من المخاطر المرتبطة بالمالية العامة والقطاع المالي في العديد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ومنها اليابان والولايات المتحدة. وقد عادت المخاطر الجغرافية–السياسية إلى الظهور مجددا في الشهور الأخيرة.

وحتى إذا ما تحقق بعض هذه المخاطر، فإنها ستؤثر على كل الاقتصادات من خلال انتقال التداعيات التجارية والمالية عبر الحدود. ومن ثم يبرز تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" خطر استمرار النمو العالمي البطيء لفترة مطولة.

سياسات من أجل نمو أكثر صلابة وقدرة على الاستمرار

لانتشال الاقتصاد العالمي من فترة مطولة من ضعف الأداء ينبغي في المقام الأول أن تتصدى الاقتصادات المتقدمة للتحديات القديمة، وأن تستند اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا إلى سياسات موثوقة في سياق تحولاتها على مسار النمو.

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يؤكد تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" العديد من الرسائل المتضمنة في تقارير سابقة. فيتعين على منطقة اليورو إصلاح خلل النظم المالية واعتماد اتحاد مصرفي موثوق يستند إلى احتياطيات وقائية مشتركة. ويتعين على الولايات المتحدة التوصل إلى حل لتجاوز الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية فيما يتعلق بسياسة المالية العامة، والتعجيل برفع الحد الأقصى للدين العام. وإضافة إلى ذلك، يتعين على بنك الاحتياطي الفيدرالي توخي العناية في إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الطبيعي، مع مراعاة آفاق النمو والتضخم والأوضاع المالية. ويتعين على اليابان والولايات المتحدة تنفيذ خطط تصحيحية متوسطة الأجل وإصلاح برامج شبكات الأمان الاجتماعي. ويتعين على اليابان ومنطقة اليورو اعتماد إصلاحات هيكلية لإعطاء دفعة للناتج المحتمل.

وسوف يختلف مزيج السياسات الملائم ووتيرة التصحيح باختلاف الاقتصاد المعني في اقتصادات الأسواق الصاعدة. لكن كثيرا من الاقتصادات يشترك في أولويات تتعلق بالسياسات. فينبغي أن يسمح صناع السياسات لأسعار الصرف

بالاستجابة لتغير المناخ الاقتصادي والعمل كأداة لامتصاص الصدمات، مع تجنب اضطراب الأوضاع في الأسواق. وفي الاقتصادات التي تكون أطر السياسة النقدية فيها أقل مصداقية، قد يتعين تركيز الجهود على توفير ركيزة اسمية قوية. وينبغي وضع تنظيم مالي واتخاذ إجراءات احترازية للوقاية من الاختلالات المالية. وينبغي للتصحيح المالي أن يواصل إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية، ما لم تتحقق مخاطر التطورات السلبية وتسمح ظروف التمويل بالتيسير المالي.

وينبغي لكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة أن تقوم بجولة جديدة من الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية العامة، لتنشيط النمو المحتمل. ويتعين على الصين كذلك استعادة توازن النمو في الصين بالابتعاد عن الاستثمار والتركيز على الاستهلاك بغية تحقيق نمو أكثر توازنا وقدرة على الاستمرار على المستويين الداخلي والعالمي.

الروابط ذات الصلة:

طالع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

طالع التنبؤات: النص الكامل

فيديو : أوليفييه بلانشار

جدول الأعمال العالمي الجديد للسيدة لاغارد

لاغارد: طالع نص الكلمة

تحرك متزامن: الاقتصادات العالمية

التدفقات الرأسمالية الدولية